2023
الميزانية العامة للدولة

الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م

(الحساب الختامي)

رؤية عمان 2040
نمضي بثقة
Moving Forward with Confidence

وزارة المالية
Ministry of Finance

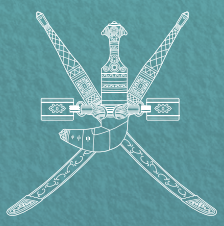

الميزانية العامة للدولة

2023

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثـم بن طـارق المعظـم

”لقد تَمكنت بلادنا - بعون من الله وتوفيقه - من تحقيق نتائج طيبة، وإنجازات مهمة، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأداء المالي بالرغم من التحديات التي واجهها الاقتصاد العالمي والتي انعكست سلبا على اقتصادنا وبرامجنا الوطنية، وقد رسمنا خططنا بشكل مدروس بعناية، وبأهداف تُلبِّي متطلبات الحاضر وتسعى لتحقيق النمو المستدام، من خلال إدارة مواردنا الإدارة السليمة؛ لتخفيف أعباء الدين العام، ووجهنا جزءا من الفوائض المالية؛ لدعم القطاعات الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي.“

فهرس المحتويات

المقدمة	05
كلمة الوزارة	06
مصطلحات ومفاهيم	08
الملخص التنفيذي	10
التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية في عام 2023م	12
ملخص تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2023م	16
ملخص الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2023م	19
الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2023م	21
الإيرادات	21
الإنفاق	24
العجز/ الفائض	28
وسائل التمويل	29
الدين العام	30

المقدمة

من منطلق مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات، تصدر وزارة المالية دليل الحساب الختامي؛ الذي يعكس الأداء الفعلي للدولة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31م، ويقيس مدى التزام الحكومة بالميزانية المعتمدة، ويساعد في إعداد ميزانية السنة المالية المقبلة بما يحسن من عمليات التخطيط المالي والاقتصادي للدولة.

ويستعرض الدليل البيانات المالية التفصيلية لأداء الميزانية العامة لعام 2023م، بالمقارنة مع التقديرات المعتمدة، كما يوضح وسائل التمويل والدين العام.

ويمر إعداد الحساب الختامي للدولة بعدة مراحل وذلك وفقًا للمرسوم السلطاني رقم 98/47 بإصدار القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتتمثل هذه المراحل في:

1. تصدر وزارة المالية منشورًا ماليًا للوزارات والوحدات الحكومية بإعداد حساباتها الختامية.

2. تقدم الوزارات والوحدات الحكومية حساباتها الختامية إلى وزارة المالية.

3. تعد وزارة المالية الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية المنتهية.

4. يفحص جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الحساب الختامي.

5. تعد وزارة المالية الحساب الختامي للدولة في صورته النهائية، وترفعه إلى مجلس الوزراء.

6. يرفع الحساب الختامي للدولة إلى المقام السامي بعد الأخذ بكافة الملاحظات.

7. يصدر قرار وزاري بنشر الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية المنتهية.

كلمة الوزارة

إن المساعي التي بذلتها مختلف المؤسسات الحكومية في ترشيد الإنفاق المالي، واتباع الإجراءات التي أُتخذت في سبيل رفع كفاءة الإنفاق، وزيادة محصلة الإيرادات غير النفطية، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط؛ انعكست إيجابيًا على الأداء الفعلي للسنة المالية 2023م، إذ حققت الميزانية العامة للدولة لعام 2023م إيرادات مالية إضافية، تم توجيهها نحو تعزيز الإنفاق الاجتماعي، وتحفيز النمو الاقتصادي، وإدارة الالتزامات المالية، وخفض الدين العام.

لقد استطاعت وزارة المالية -بفضل من الله- وبتوجيهات جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- الاستمرار في الإدارة المنضبطة من خلال استغلال الفوائض المالية الاستغلال المحكم؛ إذ وجهت الوزارة جزءًا كبيرًا من تلك الفوائض نحو خفض الدين العام، وبذلك تمكنت الوزارة من أن تخفِّض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (36.5%) بنهاية عام 2023م، مقارنةً بـ (40%) بنهاية عام 2022م، الأمر الذي ساهم في تعزيز مؤشرات المالية العامة، وتحسين التصنيف الائتماني لسلطنة عمان وتعديل نظرتها المستقبلية خلال عام 2023م.

وإننا في وزارة المالية مستمرين في تقييم الأداء المالي، والالتزام بالخطة المالية متوسطة المدى، وإعداد سيناريوهات الإطار المالي المبنية على التحولات التي تشهدها أسعار النفط والأحداث الجيوسياسية، كما تعمل الوزارة مع بقية مؤسسات الدولة على إعداد الإطار المالي متوسط المدى، وخطة التنمية الخمسية الحادية عشر.

آملين أن تكلل الجهود المبذولة بالتوفيق، وأن نحقق نتائج أفضل في الأداء المالي خلال العام الجاري.

01

المصطلحات والمفاهيم

المصطلحات والمفاهيم

- **الميزانية العامة للدولة:** برنامج مالي تُعده الحكومة سنويًا لتحقيق أهداف محددة؛ وفقًا لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها تقديرات الحكومة لإيرادات ونفقات الدولة لسنة مالية.

- **الحساب الختامي:** النتائج المحققة من تنفيذ الميزانية العامة، وتشمل بيان الإيرادات والنفقات الفعلية عن السنة المالية المنصرمة والمراكز المالية للوحدات الحكومية.

- **الإيرادات:** هي مجموع ما تحصله الحكومة من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية.

- **الإيرادات الجارية:** تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

- **الإيرادات الضريبية:** هي الإيرادات المحصلة من ضرائب الدخل على الشركات، والضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، والضرائب الجمركية.

- **الإيرادات غير الضريبية:** توزيعات أرباح الاستثمارات الحكومية وفائض الهيئات العامة، وإيرادات خدمات مرافق الاتصالات والمطارات ورسوم الخدمات الحكومية، والغرامات والجزاءات.

- **الإيرادات الرأسمالية:** هي الإيرادات المتحققة من بيع الأراضي الحكومية، بالإضافة إلى إيرادات بيع المباني الحكومية، وغيرها.

- **الاستردادات المالية:** هي استردادات أقساط وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للهيئات والمؤسسات العامة وغيرها داخل وخارج الدولة.

- **الإنفاق:** كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

- **المصروفات الرأسمالية:** النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأصول الثابتة.

- **المصروفات الجارية:** النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار.

- **المصروفات الإنمائية:** النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية.

- **فائض الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون حجم الإيرادات أعلى من حجم الإنفاق.

- **عجز الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث العجز عندما يكون حجم الإنفاق أعلى من حجم الإيرادات.

- **التصنيف الائتماني:** تقييم تجريه بعض الوكالات الائتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناء على بياناتها المالية وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملائتها المالية.

- **الدين العام:** الأموال التي تقترضها الحكومة وفقًا لأدوات الدين المختلفة.

الملخص التنفيذي

يشير الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2023م، إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (25%)، لتبلغ (12,542) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة بواقع (10,050) مليون ريال عماني؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية.

وشهد حجم الإنفاق العام الفعلي بنهاية عام 2023م ارتفاعًا بنسبة (2%)، مسجلًا نحو (11,606) مليون ريال عماني مقارنة بحجم الإنفاق المعتمد في ميزانية عام 2023م بنحو (11,350) مليون ريال عماني؛ وذلك نتيجةً لزيادة الإنفاق الاجتماعي ودعم تحفيز النشاط الاقتصادي؛ والتي من بينها زيادة مصروفات دعم المنتجات النفطية، و زيادة الإنفاق على المشاريع الإنمائية بنحو (263) مليون ريال عُماني.

ورغم ارتفاع المصروفات الفعلية مقارنة بالتقديرات المعتمدة، فقد سجلت الميزانية العامة للدولة فائضًا ماليًا بنحو (936) مليون ريال عُماني.

(مليون ريال عماني)

البيان	المعتمد 2023م	الفعلي 2023م	نسبة التغير
الإيرادات	10,050	12,542	%25
الإنفاق	11,350	11,606	%2
(العجز)/الفائض	(1,300)	936	-

02

التطورات الاقتصاديــة العالميــة والمحلــيــة

التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

1. التطورات الاقتصادية العالمية

نمو الاقتصاد العالمي:

أشارت بيانات تقرير صندوق النقد الدولي (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في يناير 2024م إلى أن نمو الاقتصاد العالمي قد تباطأ في عام 2023م ليصل إلى (3.1%). وأشار التقرير إلى أن نسبة النمو في الاقتصادات المتقدمة بلغت نحو (1.6%)، في حين بلغت نسبة النمو في بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (4.1%).

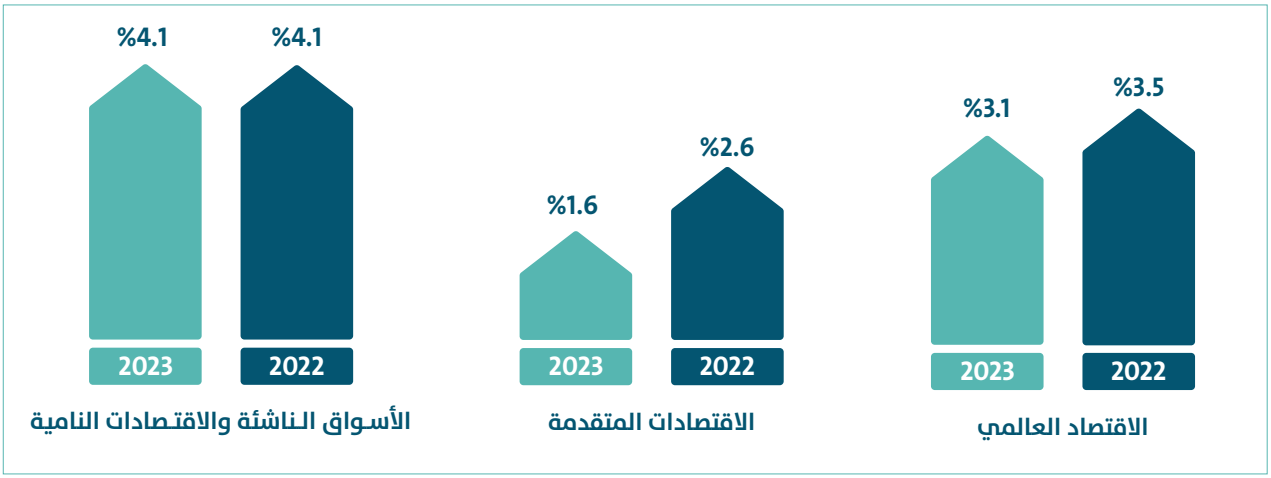

معدل التضخم العالمي:

أشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى إنخفاض معدلات التضخم العالمية عما كانت عليه في عام 2022م لتصل إلى (6.8%) في عام 2023م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى استمرار تشديد السياسة النقدية بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية.

أسعار النفط العالمية:

أشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط أسعار النفط خلال عام 2023م بلغت نحو (80.5) دولارًا أمريكيًا للبرميل.

2. التطورات الاقتصادية المحلية

الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

سجل الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الجارية بنهاية عام 2023م انخفاضًا بنسبة (2.8%) مسجلًا نحو (41,838) مليون ريال عماني مقارنة بنحو (43,042) مليون ريال عماني بنهاية 2022م.

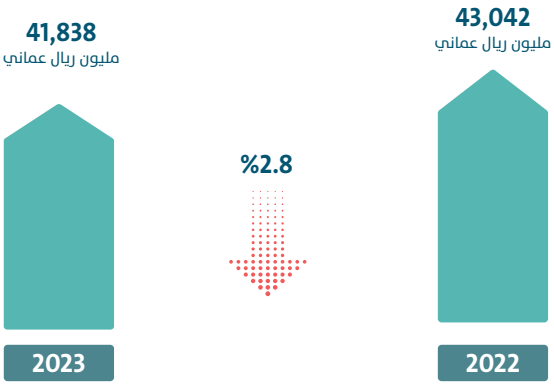

الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

الأنشطة النفطية

انخفضت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية بنحو (11.9%)، مسجلة ما قيمته (14,971) مليون ريال عماني بنهاية 2023م، مقارنة بتسجيل (16,994) مليون ريال عماني في عام 2022م.

الأنشطة غير النفطية

ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية بنهاية 2023م بنسبة (1.7%)، مسجلة نحو (28,154) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (27,671) مليون ريال عماني في عام 2022م.

التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان

إن الجهود التي بذلتها سلطنة عُمان في ضبط الأوضاع المالية العامة وخفض الدين العام وإدارة الالتزامات المالية، إلى جانب تعافي أسعار النفط، أسهمت في تحسن الأداء المالي للدولة؛ مما أدى إلى رفع التصنيف الائتماني والنظرة المستقبلية لسلطنة عمان بعد الانخفاض الكبير خلال السنوات الماضية. وجاءت تقارير وكالات التصنيف الائتماني عن سلطنة عمان خلال عام 2023م كالتالي:

رفعت وكالة موديز في تقريرها الصادر في مايو 2023م التصنيف الائتماني لسلطنة عمان من (Ba3) إلى (Ba2) مع نظرة مستقبلية إيجابية، ثم رفعته للمرة الثانية في تقريرها الصادر في ديسمبر 2023م إلى (Ba1) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ورفعت وكالة فيتش في تقريرها الصادر في سبتمبر 2023م التصنيف الائتماني لسلطنة عمان من (BB) إلى (BB+) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ورفعت وكالة ستاندرد آند بورز في تقريرها الصادر في سبتمبر 2023م التصنيف الائتماني لسلطنة عمان من (BB) إلى (BB+) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

03

ملخص تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2023م

ملخص تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2023م

سعر النفط والإنتاج

متوسط سعر النفط المقدر	55 دولار أمريكي للبرميل
متوسط إنتاج النفط المقدر (شاملًا المكثفات النفطية)	1,175 ألف برميل يوميًا

مليون ريال عماني

الإيرادات	10,050
الإنفاق	11,350
العجز	(1,300)

الإيرادات

مليون ريال عماني

5,320	1,400	3,330
صافي إيرادات النفط المقدرة، مشكلةً (53%) من إجمالي الإيرادات المعتمدة.	صافي إيرادات الغاز المقدرة، مشكلةً (14%) من إجمالي الإيرادات المعتمدة.	الإيرادات غير النفطية المقدرة، مشكلةً (33%) من إجمالي الإيرادات المعتمدة.

إجمالي الإيرادات العامة المقدرة: **10,050 مليون ريال عماني**

الإنفاق

مليون ريال عماني

8,620	1,100	1,630
جملة المصروفات الجارية المقدرة، مشكلةً (76%) من إجمالي الإنفاق المعتمد.	جملة المصروفات الإنمائية المقدرة، مشكلةً (10%) من إجمالي الإنفاق المعتمد.	جملة المساهمات والنفقات الأخرى المقدرة، مشكلةً (14%) من إجمالي الإنفاق المعتمد.

إجمالي الإنفاق العام المقدر: **11,350 مليون ريال عماني**

العجز/ الفائض

(1,300)
مليون ريال عماني

العجز المقدر، مشكلًا (13%) من إجمالي الإيرادات.

وسائل التمويل

(400) مليون ريال عماني
السحب من الاحتياطيات

(900) مليون ريال عماني
صافي الاقتراض الداخلي والخارجي

04

ملخـــص الأداء الفعلـي للميزانيـة العامـة للدولـة لعـــام 2023م

ملخص الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2023م

سعر النفط والإنتاج

متوسط سعر النفط الفعلي	82 دولارًا أمريكيًا للبرميل
متوسط إنتاج النفط الفعلي (شاملًا المكثفات النفطية)	1,051 ألف برميل يوميا

مليون ريال عماني

الإيرادات	12,542
الإنفاق	11,606
الفائض	936

الإيرادات

مليون ريال عماني

7,150	1,868	3,524
صافي إيرادات النفط الفعلية، مشكلةً (57%) من إجمالي الإيرادات الفعلية.	صافي إيرادات الغاز الفعلية، مشكلةً (15%) من إجمالي الإيرادات الفعلية.	الإيرادات غير النفطية الفعلية، مشكلةً (28%) من إجمالي الإيرادات الفعلية.

إجمالي الإيرادات العامة الفعلية: **12,542 مليون ريال عماني**

الإنفاق

مليون ريال عماني

8,554	1,363	1,689
جملة المصروفات الجارية الفعلية، مشكلةً (74%) من إجمالي الإنفاق الفعلي.	جملة المصروفات الإنمائية الفعلية، مشكلةً (12%) من إجمالي الإنفاق الفعلي.	جملة المساهمات والنفقات الأخرى الفعلية، مشكلةً (14%) من إجمالي الإنفاق الفعلي.

إجمالي الإنفاق العام المقدر: **11,606 مليون ريال عماني**

05

الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة لعام 2023م

الأداء الفعلـي للميزانيـة العامة للدولة لعام 2023م

1. الإيرادات

حققت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2023م ارتفاعًا في الإيرادات العامة بنسبة (25%)، مسجلةً (12,542) مليون ريال عماني مقارنة بالإيرادات المقدرة في ميزانية 2023م بنحو (10,050) مليون ريال عماني، ويأتي ذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية.

(مليون ريال عماني)

البيان	المعتمد 2023م	الفعلي 2023م	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	5,320	7,150	%34
صافي إيرادات الغاز	1,400	1,868	%33
الإيرادات غير النفطية	3,330	3,524	%6
الإجمالي	10,050	12,542	%25

سعر النفط والإنتاج

المعتمد 2023م		الفعلي 2023م	الفرق
55 دولارًا أمريكيًا للبرميل	متوسط سعر النفط	82 دولارًا أمريكيًا للبرميل	27 دولارًا أمريكيًا للبرميل
1,175 ألف برميل يوميًا	متوسط إنتاج النفط	1,051 ألف برميل يوميًا	(124) ألف برميل يوميًا

بلغ متوسط سعر النفط المحقق خلال عام 2023م (82) دولارًا أمريكيًا للبرميل، مرتفعًا بنحو (27) دولارًا أمريكيًا للبرميل عن السعر المقدر في ميزانية عام 2023م والبالغ (55) دولارًا أمريكيًا؛ ويعزى ذلك لاستمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

من جانب آخر, بلغ متوسط الإنتاج للنفط والمكثفات النفطية نحو (1,051) ألف برميل يوميًا، مقارنة بالمقدر في الميزانية بنحو (1,175) ألف برميل يومياً، منخفضًا بنحو (124) ألف برميل يوميًا؛ ويأتي هذا نتيجة لالتزام الحكومة بالخفض الطوعي المقرر من منظمة أوبك بلس.

ملاحظة عامة: دلالة الأرقام والنسب في الجداول: إذ كان الرقم/ النسبة داخل القوسين(): سالب، اللون أحمر: مؤشر سلبي

الإيرادات النفطية

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2023م ارتفاعًا في الإيرادات النفطية بنسبة (34%) مقارنة بالميزانية المعتمدة، إذ تمثل الإيرادات النفطية (72%) من إجمالي الإيرادات العامة بنهاية عام 2023م **وذلك كالتالي:**

- صافي إيرادات النفط

بلغ صافي إيرادات النفط خلال عام 2023م نحو (7,150) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (34%) عن صافي إيرادات النفط المقدرة في ميزانية عام 2023م بنحو (5,320) مليون ريال عماني؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ بلغ متوسط سعر النفط المحقق نحو (82) دولارًا أمريكيًا للبرميل مقارنة بالسعر المعتمد للبرميل في ميزانية عام 2023 بواقع (55) دولارًا أمريكيًا للبرميل.

- صافي إيرادات الغاز

بلغ صافي إيرادات الغاز بنهاية عام 2023م نحو (1,868) مليون ريال عماني، مسجلةً ارتفاعًا بنسبة (33%) مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة بنحو (1,400) مليون ريال عماني.

الإيرادات غير النفطية

بلغت جملة الإيرادات غير النفطية بنهاية عام 2023م نحو (3,524) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنحو (194) مليون ريال عماني، أي بنسبة (6%) مقارنة بالميزانية المعتمدة، إذ تمثل الإيرادات غير النفطية نحو (28%) من إجمالي الإيرادات العامة بنهاية 2023م؛ ويعزى هذا إلى ارتفاع إيرادات ضريبة الدخل على الشركات وضريبة القيمة المضافة، **ويوضح الجدول أدناه تفاصيل الإيرادات غير النفطية:**

(مليون ريال عماني)

البيان	المعتمد 2023م	الفعلي 2023م	نسبة التغير
الإيرادات الجارية	3,280	3,500	%7
الإيرادات الرأسمالية	40	22	-
الاستردادات الرأسمالية	10	2	-
الإجمالي	3,330	3,524	%6

الإيرادات الجارية

بلغ إجمالي الإيرادات الجارية بنهاية عام 2023م نحو (3,500) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (7%) عن إجمالي الإيرادات الجارية في ميزانية عام 2023م والبالغة نحو (3,280) مليون ريال عماني.

- إيرادات الضرائب والرسوم

سجلت جملة إيرادات الضرائب والرسوم بنهاية عام 2023م ارتفاعًا بنسبة (10%) لتبلغ نحو (2,054) مليون ريال عماني مقارنة بإيرادات الضرائب والرسوم المعتمدة في ميزانية 2023م بنحو (1,869) مليون ريال عماني؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع إيرادات ضريبة الدخل على الشركات بنسبة (36%) وإيرادات ضريبة القيمة المضافة بنسبة (12%)؛ نتيجة لتعافي النشاط الاقتصادي.

- الإيرادات غير الضريبية

ارتفع إجمالي الإيرادات غير الضريبية بنهاية عام 2023م بنسبة (3%) مسجلةً نحو (1,446) مليون ريال عماني مقارنة بالميزانية المعتمدة بنحو (1,401) مليون ريال عماني؛ وذلك نتيجةً لارتفاع توزيعات أرباح الاستثمارات الحكومية، وإيرادات المطارات والموانئ، والإيرادات المتنوعة، وفيما يلي بيان ببنود الإيرادات الجارية:

(مليون ريال عماني)

البيـان	المعتمد 2023م	الفعلي 2023م	الفرق
أ ـ إيرادات الضرائب والرسوم			
ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات	560	747	187
رسوم تراخيص استقدام العمال غير العمانيين	219	177	(42)
الضريبة الانتقائية	90	90	0
ضريبة القيمة المضافة	500	570	70
رخص محلية مختلفة	22	14	(8)
رسوم البلدية على الإيجارات	32	27	(5)
الضريبة الجمركية	220	216	(4)
رسوم المعاملات العقارية	51	48	(3)
رسوم فنادق ومرافق	25	35	10
رسوم رخص وسائل النقل	68	75	7
رسوم تراخيص خدمات الاتصالات	25	13	(12)
إيرادات ضريبية أخرى	57	42	(15)
جملة إيرادات الضرائب والرسوم	**1,869**	**2,054**	**185**
ب ـ الإيرادات غير الضريبية:			
إيرادات المطارات والموانئ	63	72	9
إيرادات خدمات الاتصالات	80	69	(11)
عوائد الاستثمارات	800	805	5
أتعاب إدارية مختلفة	70	73	3
تعويضات وغرامات وجزاءات	105	107	2
إيرادات طبية	25	25	0
إيرادات متنوعة	258	295	37
جملة الإيرادات غير الضريبية	**1,401**	**1,446**	**45**
ج ـ الاحتياطي	10	-	(10)
الإجمالي	**3,280**	**3,500**	**220**

2. الإنفاق

ارتفع الإنفاق العام للدولة بنهاية عام 2023م بنحو 256 مليون ريال عماني مسجلاً نحو 11,606 مليون ريال عماني مقارنة بالإنفاق العام المعتمد في ميزانية 2023م بنحو 11,350 مليون ريال عماني؛ ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لتعزيز بند دعم المنتجات النفطية، وزيادة المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية.

وفيما يلي أبرز بنود الإنفاق:

(مليون ريال عماني)

البيان	المعتمد 2023م	الفعلي 2023م	نسبة التغير
المصروفات الجارية	8,620	8,554	(%1)
المصروفات الإنمائية	1,100	1,363	%24
المساهمات والنفقات الأخرى	1,630	1,689	%4
الإجمالي	11,350	11,606	%2

المصروفات الجارية

انخفضت المصروفات الجارية بنهاية عام 2023م بنسبة (1%) مسجلة نحو 8,554 مليون ريال عماني، مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2023م بنحو 8,620 مليون ريال عماني. **وفيما يلي بنود المصروفات الجارية:**

(مليون ريال عماني)

البيان	المعتمد 2023م	الفعلي 2023م	نسبة التغير
مصروفات الدفاع والأمن	3,000	2,894	(%4)
مصرروفات الوزارات المدنية	4,420	4,616	%4
خدمة الدين العام	1,200	1,044	(%13)
الإجمالي	8,620	8,554	(%1)

مصروفات الدفاع والأمن

بلغ الإنفاق الفعلي لوحدات الدفاع والأمن نحو (2,894) مليون ريال عماني، منخفضًا بنحو (106) مليون ريال عماني مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2023م.

مصرروفات الوزارات المدنية

ارتفعت المصروفات الفعلية للوزارات المدنية بنهاية عام 2023م بنسبة (4%) مسجلة نحو (4,616) مليون ريال عماني، مقارنة بالمعتمدة في ميزانية عام 2023م بنحو (4,420) مليون ريال عماني؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق في بعض القطاعات **كما هو موضح في البيان التالي:**

(مليون ريال عماني)

البيـان	المعتمد 2023م	الفعلي 2023م	نسبة التغير
قطاع الخدمات العامـــــة	480	552	%15
قطاع الأمن والنظام العـــام	117	115	(%2)
قطاع التعليم	1,664	1,751	(%5)
قطاع الطاقة والمعادن	7	6	(%1)
قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية	540	616	%14
قطاع الصحـة	792	866	%9
قطاع الإسكـان	279	305	%9
قطاع الثقافة والشؤون الدينية	194	212	%9
قطاع النقل والمواصلات	45	53	%18
قطـاع الزراعة والثروة السمكية	62	70	%13
شؤون اقتصادية أخرى	67	70	%5
أخرى	173	-	-
الإجمالي	4,420	4,616	%4

خدمة الدين العام

انخفض الصرف الفعلي على خدمة الدين العام بنهاية عام 2023م بنسبة (13%) مسجلاً نحو (1,044) مليون ريال عماني مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2023م بنحو (1,200) مليون ريال عماني.

المصروفات الإنمائية

ارتفع إجمالي المصروفات للمشروعات الإنمائية للوزارات والوحدات الحكومية المدنية بنسبة (24%) مسجلة نحو (1,363) مليون ريال عماني مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2023م؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة السيولة المالية المخصصة للميزانيات الإنمائية للوحدات الحكومية والمحافظات لعام 2023م، بالإضافة إلى سداد مستحقات شركات القطاع الخاص المنفذة للمشاريع الإنمائية. شكّل الإنفاق على قطاع الهياكل الأساسية نحو (41%) من إجمالي الإنفاق الإنمائي الفعلي لعام 2023م، وشكّل الإنفاق على قطاع الهياكل الاجتماعية نحو (37%) من إجمالي الإنفاق الإنمائي الفعلي لعام 2023م.

قطاع الهياكل الأساسية	قطاع الهياكل الاجتماعية	قطاع الإنتاج الخدمي	قطاع الإنتاج السلعي
الطرق والمطارات والموانئ وتخطيط المدن والإدارة الحكومية	التعليم والصحة والإعلام ومراكز الشباب	الإسكان والكهرباء والمياه والتجارة والسياحة	النفط الخام والغاز والمعادن والزراعة والأسماك
562 مليون ريال عماني	503 مليون ريال عماني	212 مليون ريال عماني	86 مليون ريال عماني

الإجمالـــــــي: 1,363 مليون ريال عماني

المساهمات والنفقات الأخرى

بلغت جملة المساهمات والنفقات الأخرى نحو (1,689) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (4%) مقارنة بالميزانية المعتمدة بواقع (1,630) مليون ريال عماني؛ ويعزى ذلك لارتفاع مصروفات دعم المنتجات النفطية التي بلغت (370) مليون ريال عماني مقارنة بالمعتمد في الميزانية بنحو (39) مليون ريال عماني، ويأتي ذلك تنفيذًا للأوامر السامية بتثبيت أسعار بيع الوقود. **ويوضح الجدول أدناه تفاصيل المساهمات والنفقات الأخرى:**

(مليون ريال عماني)

البيان	المعتمد 2023م	الفعلي 2023م	الفرق
المساهمـــــات	10	20	10
دعم فوائد القروض الإسكانية والتنموية	23	42	19
مخصـص سداد الديـــــون	400	400	0
دعم قطاع الكهربـــاء	485	500	15
دعم السلع الغذائيـــة	25	12	(13)
دعم المنتجات النفطيـــة	39	370	331
دعم قطاع الميـــاه	75	91	16
دعم قطاع الصـرف الصحي	60	67	7
دعم قطاع النفايـــات	45	66	21
دعم قطاع النقـــل	84	100	16
دعم قطاعات أخـــرى	0	21	21
دعم منظومة الحماية الاجتماعية	384	0	-
الإجمالي	**1,630**	**1,689**	**59**

سداد مستحقات القطاع الخاص

سددت وزارة المالية خلال عام 2023م أكثر من (1.4) مليار ريال عماني مستحقات مدفوعة للقطاع الخاص المستلمة عبر النظام المالي مكتملة الدورة المستندية.

3. الفائض/ العجـز

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية عام 2023م فائضًا ماليًا بنحو (936) مليون ريال عماني، مقارنة بالعجز المقدر في الميزانية بنحو (1,300) مليون ريال عماني؛ وذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية.

وقد وجهت الحكومة الإيرادات المالية الإضافية نحو تحقيق مجموعة من الأهداف التي ساهمت في تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية، والتصنيف الائتماني، والمركز المالي لسلطنة عمان، **وجاء توجيه الإيرادات المالية الإضافية على النحو التالي:**

تعزيز الإنفاق الاجتماعي

تحفيز النمو الاقتصادي

خفض الدين العام وإدارة الالتزامات المالية

تعزيز الإنفاق الاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي:

331 مليون ريال عُماني	تعزيز مخصصات دعم المنتجات النفطية وغاز الطبخ.
19 مليون ريال عُماني	تعزيز مخصصات دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية.
75 مليون ريال عُماني	تعزيز مخصصات دعم قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والنفايات.
19 مليون ريال عُماني	تعزيز مخصصات أُسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود، بما في ذلك الحقيبة المدرسية للمستحقين.
71 مليون ريال عُماني	تعزيز ميزانية قطاعي الصحة والتعليم لتغطية التوسع في تقديم الخدمات.

- إعفاء عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض المترتبة عليها من بنك التنمية وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبالغ عددها (306) قرض بنهاية 2023م.
- رفع مخصصات الطلبة المبتعثين في الخارج بنسبة (25%) في المتوسط وذلك بسبب ارتفاع التضخم العالمي.

وسائـــل التمويـــل

شهدت حركة وسائل التمويل بنهاية عام 2023م انخفاضًا بنحو (2,298) مليون ريال عماني مقارنة بالمعتمد في الميزانية بزيادة نحو (1,300) مليون ريال عماني.

فيمـا يلـي توضيـح لوسائل التمويل:

(مليون ريال عماني)

البيـان	المعتمد 2023م	الفعلي 2023م
الاقتراض الخارجي:		
أ ـ اقتراض	1,592	233
ب ـ سداد	(679)	(2,216)
صافي الاقتراض الخارجي	913	(1,983)
القروض المحلية:		
أ ـ اقتراض	450	144
ب ـ سداد	(463)	(459)
صـافي الاقتراض المـحلي	(13)	(315)
تمويل من الاحتياطيات	400	0
صافي حركة وسائل التمويل*	1,300	(2,298)

* لا يشمل قروض قصيرة الأجل (أذونات الخزينة)

الدين العام

بلغ إجمالي الدين العام حتى نهاية عام 2023م نحو (15.3) مليار ريال عماني، منخفضًا بنحو (2.3) مليار ريال عماني مقارنة بعام 2022م، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لقيام الحكومة بسداد جزءًا من القروض وإدارة الالتزامات الحكومية.

www.mof.gov.om